

والمفرد المنكور والمضافا  
وبشبهه انصب عالما خلافا

عن ثعلب فهو يقول ان صلح  
ذان لال ضمهما والنصب صح

تابع ما كذا ان ارتفاع ان يصف

المجدي تعريفها في نكرة غير مقصودة فان قصدت وصفت  
فذلك النصب وان لم تقصد رفعت وهو اولي المضافا نحو  
يا غلام زيد وبشبهه وهو ما طول بعمل او يعطف ويعبر  
عنه بانته كل اسم اتصل بشي من تمام معناه نحو يا عظيم  
فضله ويا راجع عبده ويا برب العباد ويا ثلاثة وثلاثين  
اسم رجل انصب كلما ذكر عالما خلافا عن ثعلب فهو يقول  
ان صلح ذان اي المنادي المضاف وبشبهه لال اي الالف  
واللام جاز ضمهما والنصب صح ايضا كما نبه عليه ابن مالك  
في التسهيل وهذا البيت اخذه من خلاصته وابدل دالها  
بلامه متبها على هذا النوع من التناقض وغرابته كما ترجمه  
وابن مالك لم يعلم الخلاف الا في صحة النصب لا في  
جواز الضم فليت المصنف رحمه الله لم يدع التنبيه  
على غلط الغير ولم يسألح بل اعترف بالوهم في كلامه  
وتابع ما كذا ان ارتفاع اي تابع المتبوع وما كان كالرفوع  
فمثل ما يبني على صفة ظاهرة او مقدرة او الف او واوان

يصف

يصف التابع واستعمل دون ال اي مجرد عنها انصب  
وجوبا كاعمر وبن خلف الكاف للتمثيل والهمزة للسند  
وبالتميم كلهم وكلمهم ويا غلام عبدا الله ويا زيدا باعمر  
وعلم من هذا المثال ان الاضافة ليست لفظية فان  
كانت لفظية واقترب التابع بالالف واللام كاحسن  
الوجه جاز رفعه ونصبه وكذا في عمر ومن قوله عمر وبن  
خلفه الضم على الاصل والفتح على الاتباع والتخفيف وكذا  
كواعنادي علم موصوف بابن متصل مضاف الي علم بنهم  
اعلم ان تابع المنادي الذي كمر فوع ان كان مفرد اجاز  
فيه الرفع والنصب ما لم يكن بد لا او معطوفا نحو عرف عاريا  
من ان فان كان بد لا او معطوفا عاريا من ال فله تابع  
ماله منادي فيقال فيهما يا غلام زيد ويا بشر وعمر و  
فيبني زيدا في بدله وبشر في عطفه كنايةما والاستقلال  
بالسند وكذا تفعل بهما بعد المنصوب وتقول يغيرهما  
من التعايج الرفع والنصب اذا كان متبوعهما كمر فوع

دون ال انصب كاعمر وبن خلف